آخر الانقلابات، آخر الخطايا

علي الصراف
كاتب عراقي

يستطيع عبدالفتاح البرهان أن يستولي على السلطة، ولكنه لن يستطيع أن يحكم. ومشكلته الحقيقية هي أنه ظل يريد أن يجعل من نفسه وصيا على شعب لا يريد الوصاية عليه من أي أحد.

أفهل أخطأ فهم هذه الحقيقة البسيطة؟ ألم ير أن السودان لم يعد ضيعة يحكمها إقطاع عسكري؟ ألم ير أن المشروع "الانتقالي" لم يكن شأنا خاصا بالسودانيين وحدهم، بقدر ما أصبح التزاما للذين تعهدوا بدعم البلاد بالمساعدات والإعفاء من الديون؟ أم أنه لم ير أن عالم الاستبداد بالسلطة قد ولى، وأنه مشروع فاشل من وجهة نظر صندوق النقد الدولي، دع عنك الحكومات والمؤسسات الدولية الأخرى؟

أم تراه يعتقد، أنه عندما يقيم حكومة على هواه، ويتخذ قراراته منفردا، سوف يقنع العالم بأنه يقود البلاد إلى الجنة؟ ومن قال إن الجنة بالعصي مرغوب بها أصلا؟ ومن قال إنها ستكون إلا جحيما آخر من تكرار الفشل؟ وهل يُقاد شعب، على هذا المقدار من التعدد والتنوع، إلا باختلاف الرأي؟ ومن قال إن الصراعات السياسية والمنافسات الحزبية، شيء سيء؟ من قال؟ أم أنه يريد أن يقود قطيعا من الغنم، كلما قال له "هش"، رد عليه بـ"ماآآآع"؟ أم أن قائد الـ"ماآآآع" لم يدرك أن السودان ليس معسكرا، وأن قواته المسلحة إنما تسلحت بمال الناس، لا بمال ورثه من أحد؟

العصيان المدني ما يزال بوسعه أن يشل كل شيء في البلاد. وساعتها سيعرف أنه أخطأ في الحساب. وأن هناك شعبا لم يعد يتحمل أن يُساق بالعصي والإرهاب وتهديدات السلاح. السودانيون الذين أسقطوا سلطة العسكر مرة واثنتين، يستطيعون أن يسقطوها ثلاثا. وهذا ما سوف يحصل.

يستطيع أن يعتقل رئيس الوزراء ثم يعود لإطلاق سراحه، لأنه أدرك بعد أن تبخرت النشوة، بأنه لا يستطيع أن يطلق عليه النار. ولكن، بدلا من الإطاحة بالحكومة، فقد أطاح البرهان بنفسه، بل وبالجيش السوداني كله، الذي لن تقوم له قائمة في السياسة بعد هذا الانقلاب. سوف يرى بأم عينيه أنه لم يعد له مكان في السلطة، وما لم يقم واحد من ضباطه بإطلاق النار عليه، فإنه سوف ينسحب مخزيا إما إلى ثكنة تؤويه ليختفي عن الأنظار، وإما إلى الوقوف أمام محكمة عسكرية لتحاكمه على ما ارتكب من جرائم بحق المؤسسة الانتقالية التي كان يرأسها بنفسه.

هذه المؤسسة كانت مؤسسة توافقات وطنية. وهي مؤسسة اتفاقات ملزمة لكل الأطراف التي وقعت عليها. وتقوم على تعهدات، جزء كبير منها قائم على الثقة والاحترام المتبادل، ومنع الانفراد بالسلطان. ولقد خانها البرهان. خان توقيعاته نفسها، كما خان الثقة. وهو بخيانته هذه، أذل نفسه قبل أن يحاول إذلال شعبه والفرقاء السياسيين الذين عاملوه باحترام. وككل خيانة أخرى فإنها لا تحفظ لصاحبها أي احترام.

> السودان بلد غارق في الفقر وهو بحاجة لكل دعم والآن بعد توقف المساعدات لا أحد يعرف كيف سيمول البرهان تحريك عجلات الحياة أو ماذا سيقول لشعبه عندما يفشل في توفير الخبز

ويوم يعود الشعب السوداني ليقتحم عليه مركز قيادته، فلا أدري إن كان سوف يتدبر لنفسه الفرار. ولكن ستظل تلاحقه اللعنات. وسيكون عبئا ثقيلا على مَنْ يؤويه.

يستطيع البرهان أن يقطع الإنترنت وخطوط الاتصالات. ويستطيع أن يقطع الطرق، ويقيم حواجز بين مدن البلاد. يستطيع أن يقطع الماء والكهرباء. كما يستطيع أن يعطي الأوامر بإطلاق النار على المحتجين، وأن يوقع بينهم عشرات، بل ربما المئات والآلاف من القتلى، بدافع الرعب الذي ترتعد به أوصاله، إلا أنه لن يستطيع أن يغير شيئا من النهايات التي سينتهي إليها. الذين يرتكبون جرائم بحق شعوبهم سوف يُلاحقون بها ولن يفلتوا من العقاب. ليس لأن هناك محاكم دولية، بل لأن هناك أولياء دم من أبناء شعبه. ومثلما لم ينس أحدٌ الذين سقطوا شهداء في ظل نظام عمر حسن البشير العسكري السابق، حتى أبعدهم في الزمان، فإن أحدا لن ينسى الذين يسقطون في ظل نظام البرهان العسكري.

يستطيع البرهان أن يلغي فقرات من الوثيقة الدستورية ويزعم أنه "ملتزم" بها، زورا وبهتانا، ويستطيع أن يمارس الزيف بالقول إنه سيوف ينشئ برلمانا لشباب الثورة، وأن نظامه سوف يلتزم بالمواثيق الدولية، إلا أن أحدا لن ينخدع به. ولن يشتري التزاماته بقرش. لأنها لا تساوي قرشا واحدا من الأساس.

المقاطعة الدولية، ووقف المساعدات، سوف تخنق نظامه، ليبدو كمن وضع حبل المشنقة بنفسه حول عنقه. وسيخرج من القصة كلها ذليلا مهزوما وقد تمرغ أنفه بالتراب.

الجيوش لا تحارب شعبا ثائرا، حتى ولو كانت جيوش غزاة. لأنها ستجد نفسها وسط "عش دبابير"، ولأن الواقع سوف يضعها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الانسحاب على هزيمة، وإما ارتكاب المجازر.

هذا درس يعرفه القادة العسكريون. أما الانكشاريون فيمكنهم أن يفعلوا كل شيء. ولكنهم إنما يفعلونه لأنفسهم في النهاية.

والشعب السوداني ما يزال ثائرا. وثورته لم تهدأ، ونيرانها ظلت تضطرم لأن القيادة العسكرية لمجلس السيادة الانتقالي هي التي غذت الانقسامات بين الأطراف السياسية، لكي تتخذ منها ذريعة للبقاء في السلطة.

هذه اللعبة انكشفت الآن، عندما انشق جانب من قوى الحرية والتغيير ليطالب، بمنتهى الفضيحة والوقاحة، بإقامة حكومة عسكرية، نكرانا منه لكل معنى من معاني الديمقراطية والسلطة المدنية.

السودان بلد غارق في الفقر. وهو بحاجة لكل دعم، من الوقود إلى الطحين، ومن الدواء إلى أبسط المعدات. ولا شيء في مشاريعه لإعادة البناء إلا ويحتاج تمويلات. الآن، وبعد توقف هذه المساعدات، لا أحد يعرف كيف سيمول البرهان تحريك عجلات الحياة، أو ماذا سيقول لشعبه عندما يفشل في توفير الخبز.

والفقراء صبورون عادة، ولكن فاض بهم الكيل. وكيْلهم ما يزال على فيضه. فبأي معنى يمكن للبرهان أن يزيد عليه فيضا؟

يستطيع البرهان أن يتغطرس. فيركب رأسه كما فعل عمر حسن البشير حتى آخر ساعة من بقائه في السلطة. ولكن البرهان يرى على الأقل أن ركوب الرأس لم يعد ببلاش.

بعض الذين وقعوا اتفاقات السلام في جوبا، ما يزالون بأسلحتهم. ويعرف البرهان أنه وانكشاريته لا يقوون على العودة إلى خوض حروب أهلية أخرى. يستطيع أن يجرب، ولكنه لن يحصد إلا ما حصده الذين سبقوه.

ولكنه يستطيع أن يتراجع. لن يفلت من الخزي، ولكن بقدر أقل مما يمكن أن ينتهي به. يستطيع أن يقول إنه فعل ما فعل، لأنه ضاق ذرعا بامتداد الأزمة السياسية، وأنه أراد أن يهز الركود فيها، وأنه يريد أن يعود الجيش إلى ثكناته بعد عشر دقائق من عودة حمدوك إلى إدارة السلطة.

يستطيع أن يبتدع أي كذبة أخرى. فقط من أجل أن يفتح لنفسه طريقا للفرار مما فعل، أو حتى أن يقول إن انقلابه هو آخر الانقلابات وآخر الخطايا، فيُسلم السلطة لأهلها، ويمضي إلى أبعد نقطة في الحدود ليزعم أنه يحميها.

التراجع عن الخطأ فضيلة. أما الإمعان فيه، فإنه عندما يبلغ الفشل أو الجريمة، أو يجر وراءه سفكا للدماء، فإن العاقبة أوخم من وخيمة.

الشيء ونقيضه في الهوية الأردنية الجامعة

شاكر رفايعة
إعلامي أردني

دائما كان الحديث عن الهوية الأردنية مثار خلافات وغالبا اصطفافات اجتماعية وسياسية. لكن النقاش العام حاليا بشأن ما تسمى "الهوية الوطنية الجامعة" ينطوي على الشيء ونقيضه معا.

وحين تسمع ضجة الجدل عن الهويات والثقافات الفرعية في الأردن، يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أن المجتمع يمثل مزيجا معقدا من الأديان والطوائف والأعراق، وينبغي تذويبه في هوية جامعة. وهو ليس كذلك.

الحقيقة أن كل حديث عن الهوية الوطنية في المملكة يرتبط مباشرة بالعلاقة الداخلية بين الأردنيين والفلسطينيين ولا شيء غيرها، بما في ذلك المخاوف القائمة لدى كل منهما حول مبدأ المواطنة ومفهوم الوطن البديل.

الآن وبعد مرور مئة عام على تأسيس الدولة الأردنية، لا تزال الهوية الوطنية بحاجة إلى توضيح، لكن من المؤكد أن لدى أجهزة الحكم ما يبرر طرح مسألة "الهوية الوطنية الجامعة" في هذه الأيام.

المصطلح الذي هو من بنات أفكار اللجنة الملكية للإصلاح السياسي، لا يمكن فهمه إلا في سياق التمهيد لفكرة التكافؤ في المشاركة السياسية وخصوصا الانتخابات، بين الشرق أردنيين والأردنيين من أصل فلسطيني.

وهذا يعني إفساح مجال أوسع لذوي الأصول الفلسطينية في المشاركة التي يؤمّل أن تفضي خلال السنوات القادمة إلى تشكيل حكومات برلمانية عبر الأحزاب في الأردن، حيث أصول نصف السكان تقريبا من غربي النهر.

كما يعني هذا أن على أبناء العشائر والمحافظات الاستعداد لخارطة انتخابية وتمثيلية جديدة للأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية، تناسب كتلتهم السكانية باعتبارهم مواطنين حسب الدستور.

من يؤيد "الهوية الجامعة" قد يتعرض لحملة تخوين بحجة أنه يسعى إلى تصفية القضية الفلسطينية وعلى حساب الأردن. ومن يعارضها يمكن اتهامه بسهولة بالإقليمية والعنصرية والكراهية.

الاتهامات المتبادلة فيها الكثير من الشحن العاطفي والوطني الذي يبعدها حينا ويقربها أحيانا أخرى من الأسس القانونية والحقوقية لمفهوم المواطنة وأثره على الأردنيين من أصل فلسطيني وعلى القضية الفلسطينية برمتها.

> الاتهامات المتبادلة فيها الكثير من الشحن العاطفي والوطني الذي يبعدها حينا ويقربها أحيانا أخرى من الأسس القانونية والحقوقية لمفهوم المواطنة وأثره على الأردنيين من أصل فلسطيني وعلى القضية الفلسطينية برمتها

بحسب سجلات أونروا، يوجد في الأردن أكثر من 2.5 مليون لاجئ فلسطيني بينهم من يحملون الجنسية الأردنية إلى جانب حوالي ثلاثة ملايين أردني من ذوي الأصول الفلسطينية في البلد الذي يسكنه 11 مليون نسمة.

إذا كان "الوطن" مفهوما قانونيا وواقعيا بالنسبة إلى الأردن، فإن الملايين من الفلسطينيين القادمين من غرب النهر في 1948 و1967 هم مواطنون بحكم القانون الذي منحهم الجنسية وبحكم الأمر الواقع الذي فرضه الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على مدى عقود.

وإذا كان المفهوم تاريخيا وقانونيا بالنسبة إلى فلسطين، فإن على الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية العودة إلى ديارهم التي احتلتها إسرائيل سواء داخل الخط الأخضر أو في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولكن هل يهدأ النقاش عند هذا التبسيط مع غياب أي بوادر أمل بقيام دولة فلسطينية وأي توقعات بإحياء عملية السلام، فضلا عن بحث قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها "حق العودة"؟

صار مستقرا في الأذهان أن القضية الفلسطينية ستبقى معلقة. وبسبب عامل الزمن الذي توظفه إسرائيل منذ تأسيسها وتفرضه بالتفوق العسكري والسياسي، دخلت عملية السلام في متاهة منذ حوالي ثلاثين عاما.

مرت العلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين بفترات مد وجزر خصوصا منذ كانت الضفة الغربية تابعة للأردن على مدى 17 عاما ثم اضطرابات أيلول – سبتمبر 1970 إلى أن قرر الملك الراحل الحسين بن طلال فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية في أواخر الثمانينات، وما تلا ذلك من إنشاء السلطة الفلسطينية وتوقيع الأردن معاهدة وادي عربة للسلام مع إسرائيل.

لا أفهم على وجه الدقة مخاوف الشرق أردنيين من مخطط يتم الترويج له بين الحين والآخر، لتوطين الفلسطينيين في المملكة رغم أن الملايين منهم يحملون الجنسية الأردنية منذ عقود، وبينهم رؤساء حكومات ووزراء وعسكريون وقادة مؤسسات اقتصادية كبرى.

ولا أستطيع إلا أن أجد العذر لمن يعارض أو يتخوف من تأثيرات تسوية القضية الفلسطينية على المملكة، وذلك بسبب العلاقة الخاصة بين الأردنيين والفلسطينيين التي صاغتها الاعتبارات السياسية والجغرافية، والديموغرافية لاحقا.

العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أعلن أكثر من مرة وعلى مدى سنوات رفضه لأي مشاريع مرتبطة بالوطن البديل وتسمياته المختلفة من توطين وترانسفير وغيرها. لكن ذلك لم يكن كافيا لتهدئة القلق.

الواقع أن الخطاب الرسمي كله مرتبك بشأن العلاقة مع الأردنيين من أصل فلسطيني. فهل يعني هذا أنهم سيبقون مواطنين إلى أن تحل قضيتهم ويعودون إلى بلادهم الأصلية المحتلة، أم أنهم مواطنون اكتسبوا حقوقهم وطرق عيشهم على مدى أجيال وليسوا في وارد الرحيل إلى فلسطين، حتى لو حدثت "معجزة العودة"؟

ما هو الأردن إذن، بالنسبة إلى الملايين من الفلسطينيين الذين يحملون جنسيته؟ وطن ثان، أم وطن مؤقت؟ أخشى أننا ندور في حلقة من المصطلحات والعبارات القائمة أساسا على مخطط "الوطن البديل" وافتراضاته.

ليس المخطط هو الافتراضي فقط، لكن النقاش كله قائم على الافتراضات: افتراض أن الدولة الفلسطينية قامت، ثم افتراض أن إسرائيل ستقبل بعودة أحفاد وأبناء اللاجئين إلى مدنهم وقراهم، ثم افتراض أن هؤلاء سيعودون إلى أراضيهم المحتلة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk